التنمية بقوى السوق أم بقيادة الدولة للسوق؟

د. إبراهيم العيسوي

عرض كتاب:

Robert wade, Governing the Market, Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrializatian (princeton University press, 1990, 438p

ما أكثر ما كتب بهدف تفسير قدرة دول شرق آسيا المعروفة بالنمور الآسيوية على تحقيق تنمية عجزت عن تحقيقها دول نامية كثيرة. ومع ذلك فمازال نجاح هذه الدول امرا يثير الحيرة من جوانب متعددة، ويغرى بتفسيرات متعارضة تشعل نيران الصراع الفكرى بين المدارس المختلفة التى تحاول كل منها ان تجد لهذه الخبرة التنموية مكانا داخل أطرها النظرية. ومن هنا يستمر الجدل ويستمرتدفق الكتاب حول هذا الموضوع.

وثمة سؤالان كبيران يدور حولهما الجدل. السؤال الأول هو : كيف تمت التنمية فى هذا الدول، وعلى أى الركائز قامت؟ وبشكل أكثر تحديدا، هل تمت التنمية بقيادة السوق للاقتصاد فى اطار الحرية الاقتصادية والاندماج فى الاقتصاد العالمى؟ ام انها تمت بقيادة الدولة وتوجيهها لقوى السوق إلى المسارات التى رأ ت أنها كفيلة بتحقيق اهداف قومية معينة وترجمة رؤية مستقبلية مخصوصة؟ والسؤال الثانى هو: هل الخبرة التنموية لدول شرق آسيا قابلة للنقل أو الاقتباس من جانب الدول النامية الأخرى التى مازالت تبحث عن طريق للتنمية؟ بعبارة اخرى، ما هى الدروس المفيدة التى يمكن ان تخرج بها الدول النامية من تمعن خبرة النمور الآسيوية، وإلى اى مدى تمثل تلك الخبرات «سندا تاريخيا» لتبرير الأخذ بسياسات التحرير الاقتصاى والخصخصة التى تهيمن على الساحة الاقتصاية الآن؟

وهذان هما السؤالان اللذان سعى «روبرت ويد» إلى الاجابة عنهما فى كتابه الذى وضع له عنوانا رئيسيا يلخص الاجابة عن السؤال الأول، وهو: حكم أو توجيه السوق « Governing the Market ». فالنجاح الذى حققته تلك الدول لا يرجع – طبقا لدراسته – إلى مفعول قوى السوق والحرية الاقتصادية ورفع الحواجز بين الاقتصاد الوطنى والاقتصاد العالمى على النحو الذى تروج له المدرسة النيوكلاسيكية. وانما سبب النجاح يكمن عنده فى أن الدول الآسيوية لم تستسلم لقوى السوق، بل وجهتها وأدارتها وروضتها بطرق للتدخل فى الاقتصاد ذهبت إلى مدى

أبعد بكثير مما تسمح به النظرية النيوكلاسيكية. ولذلك نجحت هذه الدول فى تحقيق نتائج أفضل بكثير مما كان سيتحقق فيما لو تركت السوق حرة أو فيما لو انحصرت أساليب التدخل فى الدائرة الضيقة التى يرسمهاالنيوكلاسيكيون. وقد شرع المؤلف فى البحث عن اجابة عن السؤالين السابقين ذكرهما أثناء عمله فى معهد دراسات التنمية فى جامعة ساسكس « IDS-Sussex » بالمملكة المتحدة. وفى سبيل الخروج من الدوائر المغلقة للجدل النظرى، فقد قضى المؤلف ستة شهور فى أحد النمور الآسيوية وهو تايوان التى درس خبرتها التنموية وعرضها بالتفصيل فى كتابه. وقد تعرض المؤلف فى كتابه أيضا، ولكن على نحو موجز، لخبرات ثلاث دول آسيوية أخرى وهى كوريا وهونج كونج واليابان، وذلك لمضاهاة ما توصل إليه من نتائج بشأن تايوان مع المعلومات المتاحة عن هذه الدول الثلاث.

وقد تمت كتابة هذا الكتاب أثناء فترة عمل المؤلف «ولكن ليس ضمن واجبات وظيفته» فى البنك الدولى. وكما يذكرنا المؤلف كثيراً، فإنه قد انتهى إلى تفسير للنجاح الآسيوى مختلف من نواح عديدة عن تفسير البنك الدولى «وصندوق النقد الدولى» له. ولذلك جاءت اجابته عن السؤال الثانى أيضا مختلفة من حيث درجة التعميم ونوعية الدروس المستخلصة من الخبرات التنموية الآسيوية عن تلك «الوصفة» - على حد تعبيره -التى يقدمها البنك الدولى للدول النامية بلا تمييز بينها من حيث قابليتها للاستفادة من هذه «الوصفة». وفى كل الأحوال، فإن خبرات النمور الآسيوية لا تقدم - حسب تمحيص الكتاب لتفاصيل حالة تايوان - أى سند تاريخى لتبرير الأخذ بسياسات التحرر الاقتصادى والخصخصة كمدخل للتنمية. ومع تسليم الكتاب بأن السوق والقطاع الخاص كان لهما مكان هام فى الخبرة التنموية الآسيوية، فإن المهم من وجهة نظره هو ادراك ان الدور الذى قام به القطاع الخاص انما تم فى اطار سوق محكوم من جانب الدولة وموضوع تحت وصايتها.

والكتاب يتضمن أحدعشر فصلا. يبدأ الفصل الأول منه برصد التحول فى الفكر الاقتصادى تجاه دوركل من الأسواق والتدخل الحكومى فى كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية. ويحاول المؤلف ان يفسر التعاطف مع التدخل الحكومى النشط فى الخمسينات والستينات، ثم الحركة المعاكسة التى بدأت تظهر فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات فى اتجاه تخفيف تدخل الحكومة فى الاقتصاد وافساح مجال أكبر لعمل الأسواق على النحو المعروف فى الفكر الينوكلاسيكى. وحسب تحليل المؤلف فقد أسهم النجاح الذى حققته النمور الأسيوية «اضافة إلى عوامل اخرى» فى ذلك التحول الفكرى. حيث اعتبر أن هذه الدول تقدم

نموذجا، طالما تم البحث عن أسانيد نظرية وعملية تدعمه، للتنمية المدفوعة بقوى السوق والقطاع الخاص والمتوجهة للخارج مع اندماج الاقتصاد الوطنى فى الاقتصاد العالمى. وقد سعى المؤلف إلى الكشف عن الأساس النظرى والدعم التطبيقى لهذا النموذج النيوكلاسيكى فى التنمية. وفى نظر المؤلف فإن نظرية الميزة النسبية تمثل الأساس النظرى لهذا النموذج. وقد قام برصدعدد من الانتقادات لهذه النظرية من أهمها أنها لاتتضمن أية علاقة سببية تربط بين تحقيق الميزة النسبية والنمو الاقتصادى. وبافتقاد تلك العلاقة السببية تبقى المناداة بحرية التجارة أو التوجه الخارجى كوسيلة للنمو الاقتصادى الأسرع محل شك.

وقد فحص المؤلف نوعية معينة من الأسانيد التطبيقية لمقولة التنمية من خلال السوق الحر، وهى تلك التى تستمد من دراسة أداء التنمية فى عينة من الدول «تمييزا لها عن الدراسة المتعمقة لحالة دولة بعينها والتي يقدم الكتاب نموذجا لها من خلال فحص حالة تايوان»، وقد كشف استعراض المؤلف لعدد من هذه الدراسات «وأغلبها لاقتصاديين كبار مثل بيلا بلاسا وجاديش باجواتى، ولمؤسسة دولية شهيرة كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى» عن أخطاء أو مغالطات منهجية متعددة وفساد غير قليل فى الاستدلال. ولذلك فقد انتهى إلى تعذر القول بوجود دلائل يطمأن اليها حول وجود علاقة سببية، أو حتى ارتباط قوى، بين حرية التجارة «أواستراتيجية التوجه الخارجى» أوانخفاض درجة التشوهات السعرية من جهة، والنمو الاقتصادى الأسرع من جهة اخرى.

وبعد استعراض مؤشرات النجاح الاقتصادى للنمور الآسيوية فى الفصل الثانى من الكتاب، يخصص المؤلف الفصول السبعة التالية لحشد أدلة متنوعة للبرهنة على صحة نظريته فى التنمية بحكم السوق كمفسر لما أحرزته تايوان من نجاح. كما قام فى الفصل العاشر من الكتاب بمقارنة حالة تايوان بحالة كل من كوريا وهونج كونج واليابان، للبرهنة علي انطباق نظريته على حالات النجاح فى شرق آسيا بوجه عام.

وتتلخص نظرية السوق المحكوم أو الموجه «Governed Market» فى أن النجاح الذى أحرزته النمور الآسيوية فى تحقيق التنمية الاقتصادية هو محصلة ثلاثة عناصر. الأول هو تحقيق معدلات عالية جدا للاستثمار الانتاجى، ساعدت بدورها على تحقيق معدلات عالية لنقل التكنولوجيا الأحدث إلى مجالات الإنتاج.

والثانى هو الاستثمار على نطاق أوسع مما كان سيحدث بقوى السوق وحدها فى عدد من القطاعات الصناعية المختارة بعناية من زاوية دورها فى النمو المستقبلى للاقتصاد. والثالث هو

تعريض صناعات عديدة للمنافسة في الأسواق الخارجية، ان لم يكن فى السوق المحلى.وهذه العناصر الثلاثة تعتبر محصلة مجموعة من السياسات الاقتصادية التى رسمتها الحكومة ونفذتها باقتدار، باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات بغرض توجيه السوق فى المسارات المرغوب فيها، وبفضل وجود اطار تنظيمى من نوع خاص للدولة وللقطاع الخاص. والدولة فى هذه النظرية اقرب إلى نموذج «الدولة التنموية» التى تتدخل للتأثير فى عمل السوق تدخلا قويا وانتقائيا فى نفس الوقت. فتدخلها لايصل إلى درجة التحكم الكامل ولا السيطرة الشاملة من جهة، ولا يتوقف عند حدود التأثير غير المباشر أو العمومى «اى غير المتحيز قطاعيا أو صناعيا» فى تخصيص الموارد أو التخطيط التأشيرى من جهة أخرى. ومن هنا يعتبر المؤلف انه من الملائم الحديث عن قيادة الدولة للسوق، تمييزا لهذه الحالة عن حالات اخرى تنقاد فيها الدولة للسوق «كما في نظرية السوق الحر» أو تعضد فيها الدولة حركة السوق «كما فى نظرية السوق المصنوع Simulated market ».

والمؤلف لاينكر «انظر الفصل الثالث» أن حالة تايوان، خاصة منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، تشير إلى توافر عدد من الشروط النيوكلاسيكية المشهورة للنمو، مثل انخفاض درجة التشوهات السعرية وتوازن سعر الصرف، ووجود سوق تنافسية للعمل، وارتفاع سعر الفائدة تعبيرا عن الندرة النسبية لرأس المال، ودرجة من حرية التجارة. ولكن ذلك لا يكفى فى تقديره لادراج حالة تايوان في الاطار النيوكلاسيكى للتنمية. فذلك يعنى تجاهل عنصر آخر مهم جدا فى تحقيق ما أحرزته تايوان من نجاح، وهو أن الحكومة قد تدخلت فى الاقتصاد، بشكل مكثف وبطريقة اقتحامية، ومن أجل تغيير نمط التجارة والهيكل الصناعى فى الاتجاه الذى اعتبرته مرغوبا فيه. والمهم فى الأمر أن هذا التدخل قد حدث على نحو أوسع كثيرا، وبطرق مختلفة عما يسمح به النموذج النيوكلاسيكى للتنمية. ومن جهة اخرى، فإن المؤلف يرى ان المحرك الاساسى فى حالة تايوان «ونظرية السوق المحكوم» كان هو التراكم الرأسمالى، أى تحقيق مستوى معين «مرتفع» للاستثمار وتوليفه مخصوصه من الاستثمارات مختلفة عما كان سيتحقق فى ظل السوق الحر أو السوق المصنوع، بينما يركز النموذج النيوكلاسيكى على الكفاءة فى تخصيص الموارد كمحرك أساسى للتنمية.

ويعرض الكتاب بالتفصيل لنمط التصنيع بقيادة الدولة فى تايوان، ويرصد انواعا مختلفة من الأدلة لدعم مقولته الرئيسية في أن الدولة كانت قائدة للسوق، ولم تكن مجرد تابع أو معضد له، وأنها وجهت عملية التصنيع إلى مسارات ما كانت لتتجه إليها لو تركت السوق حرة أو لو

اكتفت الدولة بتعضيد اتجاهات السوق. ويبرز الكاتب هنا التدخل النوعى أو القطاعى «Sector-or industry - Specific» الذى يركز على قطاعات أو صناعات بعينها ويتحيز لبعضها أكثر من البعض الآخر «Discrimimatory or discretionary»، تمييزا له عن التدخل الوظيفى أو العام «Functional» وغير التمييزى الذى تجيزه النظرية النيوكلاسيكية ويضرب العديد من الأمثلة فى هذا الشأن، مؤكد أن هذا النوع من التدخل المتحيز قد استمر طوال فترة التوجه الخارجى أى منذ أوائل الستينات. ويوضح المؤلف ان تدخل الدولة لتشجيع صناعات بعينها أو إقامتها مباشرة عن طريق القطاع العام كان سابقا لتبلور ميزة نسبية لتايوان فى هذه الصناعات، وأن هذا التدخل قدتعمد خلق هذه الميزة النسبية توقعا أو استشرافا للمستقبل وتغير الدور النسبى للصناعات المختلفة فيه.

ويبين الكتاب أن تايوان قد استخدمت القطاع العام كوسيلة لاقتحام مجالات صناعية عديدة، وكرأس حربة لاحداث التطوير المنشود فى الهيكل الصناعى. ولم يكن دور القطاع العام مقصورا على الخمسينات التي سادتها استراتيجية إنتاج بدائل الواردات، بل أنه أستمر يقوم بدور هام طوال الفترة التالية بما فى ذلك أواخر السبعينات والثمانينات التى ازداد فيها الاتجاه لتحريرالاقتصاد والحديث عن الخصخصة. فقد بقى للقطاع العام دورهام فى التقدم فى صناعات متعددة مثل السيارات والبرمجيات وأشباه الموصلات والدوائر المتكاملة والآلات والمعدات وبناء السفن والمعادن. ويذكر المؤلف ان نصيب القطاع العام فى الاستثمار الاجمالى يقدر بحوالى الثلث طوال الفترة كلها وأنه وصل إلى ٣٨٪ فى الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦١. والمهم هنا هو الطابع الانتقائى للتدخل، وتكثيف التدخل فى شكل مشروعات كبرى للقطاع العام. «فى سنة ١٩٨٠، كان هناك سبع شركات قطاع عام بين اكبر عشر شركات صناعية وكان هناك ١٩ شركة قطاع عام ضمن أكبر ٥٠ شركة صناعية فى تايوان. كما تميز العمل من خلال القطاع العام بالتركيز على «القمم المسيطرة للاقتصاد» أو «صناعات المنبع» «Upstream industre» التى يمتد تأثيرها على باقى الاقتصاد أو صناعات المجرى والمصب «Downstream Industries». وهذه هى الصناعات التى يكون فيها حجم الوحدة الإنتاجية كبيرا، والتى تتطلب كثافة رأسمالية عالية، والتى ترتفع فيها حواجز الدخول أمام القطاع الخاص. وطبقا لتقييم المؤلف، فن اداء صناعات فإن القطاع العام فى تايوان كان جيدا، ولا يقدم اى دعم للمقولة النيوكلاسيكية بان المشروعات العامة تستنزف موارد الدولة.

وبالاضافة إلى تدخل الدولة من خلال القطاع العام، ومن خلال هيئات عامة لدعم البحوث ودفع عجلة التطوير التكنولوجى، يوضح الكتاب أن الدولة لجأت إلى الحوافز والروادع. وهنا ايضا يظهر الطابع الانتقائى فى التدخل، أى التحيز لصناعات بعينها. كما يظهر الطابع المتنوع للتدخل فلم يقتصر التدخل علي الوسائل السعرية، وانما تعداها إلى القيود الكمية والادارية من أجل تنمية الاستثمار ودفعه إلى الصناعات المحددة. وكما هو معروف فإن التدخل المتحيز أو التدخل الكمى والادارى يعتبر من قبيل التدخل غير الجائز من جانب الدولة فى الاقتصاد من جانب النيوكلاسيك. ومن خلال التعرف علي النوعيات المختلفة للقيود الكمية والادارية التى ظلت سارية برغم الإعلان عن تحرير التجارة « مثل ربط الاستيراد بمصدر معين مثل أوربا أو أمريكا فى حالة الملابس الجاهزة. وهو ما يحول دون تدفق الواردات الأرخص والأكثر قدرة على التنافس مع المنتجات المحلية، أو ربط الاستيراد بمستورد محدد مثل شركات القطاع العام فى بعض الحالات أو ربطه بالتصدير» وينتهى الكاتب إلى أن معدل الحماية الفعلية للمنتجات المحلية كان أعلى كثيرا ممايظهر من الإعلانات الرسمية عن تحرير التجارة، ومما تشير إليه الحسابات التقليدية مثل التقدير المتواضع لبيلا بلاسا «١٤٪ فى ١٩٨٢».

ويكمل الكاتب وصفه لكيفية قيادة الدولة للتنمية في تايوان بتوضيح طبيعة الجهاز الادارى والتنظيم السياسى للدولة الذى كان مكنها من امتلاك زمام القيادة وتنفيذ توجهات التنمية المرغوب فيها بقوة وكفاءة. ويرى أن النظام السياسى قد مزج بين التسلطية «Authoritarianism» وبين قصر تمثيل المصالح على عدد محدد من أصحاب المصالح الخاصة أو اعضاء قطاع الأعمال «Corporatism». وقدظل حكم تايوان لما يزيد عن ٤٠ سنة بيد رجل واحد «شانج كاى شيك» وابنه «شان شنج كو»، ولم يكن للسلطة التشريعية دور يذكر، بل كانت خاضعة دائما للسلطة التنفيذية. وفى نفس الوقت قيدت حركة المجتمع المدنى وكبت نمو مؤسساته، ولم تكن تايوان ومثلها كوريا – خاضعة فقط لنظام حكم عسكرى، بل أنها كانت تمثل مجتمعا معسكرا بالكامل «a militarizsd society». وفضيلة هذا التنظيم من زاوية التنمية هى انه حافظ على الاستقرار السياسى والاقتصادى، كما ساعد على رفع معدلات الاستثمار إلى مستويات أعلى مما كان سيتحقق فى نظم أكثر ديمقراطية تتجاوب إلى حد أكبر مع التطلعات الشعبية إلى مزيد من الاستهلاك.

ومن جهة اخرى، يشدد المؤلف على وجود عنصر جوهرى فى الجهاز الادارى للدولة، وهو ما ما يطلق عليه هيئة مركزية قائدة «A Pilot Agency» أو هيئة أركان حرب اقتصادية

« Economic General Staff». فهذه الهيئة هى التى مارست وظيفة العقل المفكر للدولة فى المجال الاقتصادى، وهى التى حددت المسارات المرغوب فيها للتنمية والصناعات الواجب اقامتها والصناعات التى يحسن التخلى عنها أو تقليل التركيز عليها، من أجل تطوير هيكل صناعى يزيد من القدرة التنافسية لتايوان فى الاسواق الدولية وهذه الهيئة هى التى تتولى ايضا خلق نوع من التراضى مع القطاع الخاص حول السياسات الاقتصادية، كما تقوم بحراسة بوابة الاقتصاد الوطنى برسم السياسة الواجبة الاتباع مع المستثمرين الأجانب والمستوردين والمهم ان دور هذه الهيئة لايقتصر على رسم السياسات ووضع الخطط، بل انها تتمتع ببعض الصلاحيات التنفيذية مباشرة ولاتفوضها للوزارات ضمانا لسرعة التنفيذ ودقته.

وينتهى الكتاب بفصل يستخلص فيه المؤلف من خبرات التنمية فى دول شرق آسيا عددامن الدروس للدول النامية الأخرى. وقد صاغها فى شكل عشر توصيات، تعبر كل منها عن توجه أو سياسة أو اداة ما من تلك التى استخدمتها تلك الدول مع بعض التعديل الناشىء أساسا عن اختلاف ظروف الاقتصاد العالمى الآن عما كانت عليه فى الستينات وقت تحول هذه الدول إلى سياسة تنموية اكثر توجها للخارج. وعموما فإن المؤلف يرى أن الظروف الحالية أقل مواءمة لنجاح مثل هذه السياسة. فحالة الانكماش فى الاقتصاد العالمى والاتجاهات الحمائية فى الدول الصناعية المتقدمة، وانخفاض الميزة النسبية للمواقع الانتاجية منخفضة الأجور بسبب التطور التكنولوجى، وتقلص تدفقات الاستثمار الأجنبى إلى الدول النامية، وجفاف ينابيع المعونات الرسمية، والتوقف شبه التام للاقراض الخاص للدول النامية، والارتفاع فى درجة عدم اليقين مع التدويل ازدياد حركات رأس المال عبر الحدود القومية وتضاؤل قدرة الحكومات على التحكم فى اقتصاداتها الوطنية... كل هذه عوامل تدفع المؤلف إلى الاستنتاج بأن تكرار السياسات التى اتبعتها النمور الآسيوية فى دول اخرى قد لا يأتى بنفس النتائج المبهرة فى الوقت الحاضر. ومما يعزز هذا الاستنتاج لدى المؤلف هو الظروف الخاصة الأخرى التى صاحبت تجربة تايوان وغيرها من النمور الأسيوية، مثل الأهمية الاستراتيجية لمواقعها على خريطة الدفاعات الغربية ضد المعسكر الاشتراكى، وتوقع الخطر الخارجى فى أى خريطة الدفاعات الغربية ضد المعسكر الاشتراكى،وتوقع الخطر الخارجى فى أى لحظة، والتدفق الغزير للمعونات خاصة الأمريكية، التى وفرت أكثر من ٤٠٪ من حجم الاستثمار الاجمالى خلال فترة تدفقها على تايوان، وهذا بالاضافة إلى المعونات العسكرية السخية.

وبرغم أن المؤلف قد قدم توصياته العشر مشفوعة بهذا التحفظ حول امكانية تكرار نفس

مستوى النجاح الآسيوى فى الدول النامية الأخرى، إلا أنه يعود ويضيف تحفظا من نوع آخر يضيق من نطاق الدول النامية التى يمكنها الاستفادة من هذه التوصيات. فهو يقصر نطاق الاستفادة علي طائفة محدودة جدا من الدول النامية، وهى الدول ذات الدخل المتوسط والتى لا تمر بحالة أزمة، والتى تمتلك قيادات سياسية حميدة ورشيدة. وهذه التحديد يستبعد بالطبع عددا كبيرا من الدول النامية فى الوقت الحاضر. ويرجع هذا التقييد إلى أن المؤلف يرى من فحصة لحالة تايوان مثلا فى أوائل الخمسينات أنه مما يجافى الواقع اعتبارها دولة متخلفة بالمعنى المعتاد. فقد توافرت لها فى ذلك الوقت خبرة غير قصيرة بالنمو الصناعى «ابتداء من ١٩١٢، مع طفرة ضخمة فى الثلاثينات» وكان القطاع الزراعى قد بلغ مرحلة عالية من التطور وارتفاع الانتاجية خلال فترة الاحتلال اليابانى، كما كان أكثر من نصف السكان غير أميين. واجمالا، فإن المؤلف يرى أن تايوان كانت متقدمة من ناحية التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى بأكثر مما يستنتج من مؤشر متوسط دخل الفرد فيها فى أوائل الخمسينات.

ومن أهم الدروس التى توصل إليها المؤلف ما يلى:

يجب أن تشجع السياسات الوطنية الاستثمار الصناعى داخل الحدود الوطنية، وان تعمل على توجيه جزء من هذا الاستثمار إلى الصناعات ذات الأهمية للنمو المستقبلى للاقتصاد. كذلك يجب استخدام الحماية للمساعدة فى إقامة مجموعة من الصناعات القادرة على التنافس دوليا، مع ملاحظة ان الحماية عن طريق القيود الكمية والادارية ضرورية في بعض الظروف ومن الخطأ النظر إلى سياسة تشجيع الصادرات كبديل لسياسة انتاج بدائل الواردات، إذ من الممكن حدوث تعايش صحى بين الاثنين ويمكن ان تكمل كل منهما الأخرى. وبرغم اعتبار الكاتب انه لا مناص من اللجوء إلى الشركات متعدية الجنسية باعتبارها المصدر الرئيسى للمعلومات عن التكنولوجيا والإنتاج والتسويق الدولى، إلا أنه ينصح بتوجه أعمال هذه الشركات نحو التصدير وابعادها عن السوق المحلى، وربط الحوافز التي تمنح لها بقدر توجهها للتصدير، واخضاعها للرقابة علي النقد الأجنبى. ومن الضرورى في نظر المؤلف وجودما سبق الاشارة إليه من مؤسسة مركزية قيادية أو هيئة اركان حرب اقتصادية لرسم السياسات وتنفيذ جانب منها. كذلك من المهم خلال فترة البناء الصناعى تركيز السلطة السياسية والحد من الحقوق السياسية والمدنية لمن يعارضون التغيير، أوباختصار : النمو أولا ثم بعد ذلك تأتى الديمقراطية. وأخيرا ينصح المؤلف بالتدرج فى تحرير التجارة والنظام الاقتصادى عموما.

وبعد هذا العرض الموجز لكتاب حكم أوتوجيه السوق، يمكن القول بأن هذا الكتاب جدير

بالقراءة من جانب من يريدون التعرف على حقائق ودقائق الخبرة الاسيوية فى التنمية، بعيدا عن القوالب النظرية التى يريد البعض فرضها علي مسيرة هذه البلدان. فالكتاب يكشف عن جوانب هامة فى تنمية النمور الاسيوية كثيرا مما يتم تجاهلها أو المرور عليها مر الكرام كما لو كانت جوانب عارضة أو هامشية لم تسهم بدور يذكر فيما تحقق من نجاح. وأول هذه الجوانب هو اظهار مدى كثافة تدخل الدولة للسيطرة على قوى السوق فى هذه الدول فلم يكن تدخلها أقل مما حدث فى دول نامية اخرى على الاطلاق، ولكن كان تدخلا واسع النطاق، كما كان تدخلا انتقائيا ومركزا على صناعات أو قطاعات بعينها. وثانى هذه الجوانب هو اظهار مدى التنوع في الطرق التى مارست بها الدولة حكمها للسوق. فلم يقتصر الأمر علي التدخلات العامة أو غير المباشرة، بل شمل أيضا التدخل المركز والمتحيز لصناعات بعينها بوسائل تتضمن القيود الكمية والادارية واقامة شركات صناعية في اطار الملكية العامة للدولة.

وثالث هذه الجوانب التي يكشف عنها الكتاب هو المغالطات والأخطاء المتعددة والتي تشوب تحليل خبرة النمور الآسيوية ومقارنة أدائها بأداء الدول النامية. ومن أمثلتها اعتبار تايوان أو كوريا دولة متخلفة فى أوائل الخمسينات، وغض النظر عن الرصيد التنموى الذى كونته عبر نصف قرن سابق، ان لم يكن عبر مدى زمنى أطول، وتجاهل الدعم الخارجي المادى والتكنولوجى والادارى الذى حصلت عليه كل منهما. ورابع هذه الجوانب هو البعد عن تجميل صورة التنمية فى هذه الدول من الناحية السياسية. فهذه الدول قد خضعت لحكم أوتوقراطى تسلطى، انطوى على الحرمان من كثير من الحقوق والحريات المدنية والسياسية أو تقييدها، وتم في ظله عسكرة المجتمع بأكمله. وفى المقابل، كفل هذا النظام درجة عالية من الاستقرار السياسى والاقتصادي أتاحت المجال للتفكير الاستراتيجى أو المستقبلى بشأن اختيار الصناعات وتشكيل المسارات التنموية بوجه عام، ووضع الخطط المعبرة عن هذه الاختيارات موضع التنفيذ.

ولا يقلل من أهمية هذا الكتاب، انه يمكن أن ترد عليه بعض الملاحظات الانتقادية. ومن هذه الملاحظات مثلا أنه برغم اشتمال المعالجة على جوانب غير اقتصادية كالاطار التنظيمى أو المؤسسى ونظام الحكم، وبرغم تصنيف المؤلف لنظريته على أنها تنتمى إلى الاقتصاد السياسى «وهذا صحيح إلى حد كبير»، إلا انه قد غلب على تناول القضايا المختلفة الطابع الاقتصادى «أو الاقتصادوى». فالتنمية تكاد ان تعنى النمو الاقتصادى، والنمو الاقتصادى يكاد أن يكون قد اختزل إلى التصنيع. والمفسر الرئيسى للنجاح الآسيوى هو ارتفاع

معدل الاستثمار وتحقيق توليفه معينة من الاستثمارات الصناعية، وتعريض الصناعات للمنافسة. والمفتاح هنا هو السياسات التدخلية للدولة فى توجيه السوق والاطار التنظيمى والسياسى المساند لها. وبرغم أن هذا كله صحيح ولاجدال في أنه أسهم فى تحقيق نجاح النمور الآسيوية، علاوة على بعض الظروف الخاصة التى صاحبت التنمية فى هذه الدول، الا أن الانطباع الاقوى الذي يتركه الكتاب لدى القارىء هو أن العنصر الحاكم فى التنمية هو التراكم الرأسمالى. وربما كانت رغبة المؤلف فى مواجهة حالة النمور الآسيوية بالنموذج النيوكلاسيكى هى التى أملت هذا التركيز على الأبعاد الاقتصادية. وعموما، فإن ادراك ذلك لايعفى الكتاب من مسئولية المخاطرة باعطاء انطباع غيردقيق بعض الشىء عن الأداء التنموى لهذه الدول. فهذا الأداء لم يكن له مفتاح واحد، بل كان محصلة عوامل متنوعة وسياسات متكاملة على جبهات متعددة، ولم يكن مسرح العمليات هو الاستثمار الصناعى وحده.

وحتى إذا بقينا داخل ادائرة المفضلة لدى المؤلف وهو التراكم الرأسمالى، فهنا أيضا يفتقد القارىء اضاءة كافية حول أسباب الارتفاع الكبير فى معدلات الادخار المحلى والاستثمار لدى النمور الآسيوية.فهل كان الميل شديد الارتفاع للادخار المحلى ناتجا عن ان دولة مثل تايوان لم تكن اصلا دولة متخلفة فى أوائل الخمسينات، أوعن السياسات المتشددة التي فرضتها الدولة التسلطية لتقييد الأجور والاستهلاك، أو أنها - كما يقال كثيرا - مرتبطة بخصائص معينة للبشر فى هذا لجزء من العالم، أو غير ذلك من الأسباب؟

وتبقى بعض القضايا التى يطرحها الكتاب بحاجة إلي مزيد من التمحيص. فهل صحيح انه لا مجال للجمع بين الديمقراطية والتنمية؟ وهل يتعين على الدول الراغبة فى التنمية أن تقبل بحكم يتسم بتركيز السلطة وتقييد الحقوق المدنية والسياسية؟ ان ذلك القول قد يعبر عما حدث فى تايوان أو غيرها من النمور الآسيوية، وان كان المؤلف قد ركز علي ايجابيات هذا النوع من الحكم ولم يتعرض بالتفصيل لمظاهر عدم الاستقرار أو السخط أو تشوه الشخصية الوطنية وغير ذلك من النتائج السلبية التي ربما تكون قد صاحبته. كما أنه ليس من الواضح لماذا يمكن اعتبارها هذا النوع من الحكم ايجابيا عندالنمور الآسيوية وسلبيا لدى غيرها، خاصة فى الدول الاشتراكية التي تمكن بعضها- لفترات غير قصيرة بالمقارنة بفترة النجاح الآسيوي - من تحقيق انجازات مبهرة فى مجال التصنيع والقضاء على الفقر وبناء القوة العسكرية برغم البدء من مستوى أدنى من المستوى الذى انطلقت منه بعض الدول الآسيوية، وان كانت قد انتكست بعد ذلك. ان كلا منهما قد تمكن من تحقيق الانطلاقة التنموية فى باب حكم ديمقراطى، فأين

يكمن الفرق فى القدرة على الاستمرار؟

هل يكمن فى اختلاف درجة اللاديمقراطية في الحالتين؟ ام هو يكمن فى أن احدى الحالتين قد نعمت بالرعاية والدعم الخارجى بينما واجهت الأخرى العداء والحصار الخارجى وانخرطت فى حروب باردة وساخنة استنزفت قسطا ضخما من مواردها؟ أم يا ترى كان الآسيويون «ومن ورائهم الأمريكيون» أكثر ذكاء وأسرع في التجاوب مع المطالب الديمقراطية من الاشتراكيين؟ أم أن هناك أسبابا أخرى تحيط بقدرة نفس النوع من الحكم على النجاح فى حالة والتعثر فى حالة اخرى؟

ومن القضايا الأخرى التى لم يلق الكتاب الضوء الكافى عليها، ومن ثم تظل بحاجة إلى مزيد من البحث والتوضيح، قضية علاقة تايوان وغيرها من النمور الآسيوية بكل من القوى الكبرى كالولايات المتحدة واليابان والشركات متعدية الجنسية. ان الظاهر من معالجة الكتاب أن دولة صغيرة مثل تايوان قد تعاملت بنجاح مع هذه الكيانات الكبرى وحافظت على اقتصادها من السيطر أو الاستغلال الأجنبى. واستطاعت ان تسخر علاقتها بهذه القوى الاقتصادية والسياسية الضخمة لصالح تنميتها. ولكن هذا صحيح حقا؟ وكيف تم وبأية وسيلة؟ لايقدم لنا الكتاب عونا بالنسبة لهذه التساؤلات المهمةمن منظور التبعية والاستقلال.

وأخيرا ذهب الكاتب في عرض توصياته إلى ما يقرب الترجمة الحرفية لما قابله من سياسات وأدوات فى خبرة تايوان وغيرها من النمور الآسيوية. وهو ما يعطى الانطباع بأن هذه السياسات والادوات قابلة للنقل أو التصدير، وحتى وان كان النقل مقصورا علي فئة محددة من الدول النامية كما سبق ذكره. وهذا المنهج المباشر فى استخلاص الدورس، ربما حجب بعض الدروس الأكثر عمومية، وربما أكثر أهمية. ومن هذه الدروس العامة أن المال وحده لايصنع التنمية مهما تدفق بغزارة، وأنه من المهم ان يصب هذا المال فى الوعاء المناسب اجتماعيا وسياسيا ومؤسسيا. ومنها أيضا أنه وان كان دور الدولة أساسيا فى تحقيق التنمية – وهذه هى المساهمة الرئيسية للكتاب بالطبع – إلا أن أشكال تدخل الدولة والمزيج من أشكال التدخل تختلف من مرحلة إلى اخرى من مراحل التقدم على طريق التنمية.وهو ما قد لا يستقيم مع القول بامكانية تكرار أشكال التدخل التى أخذت بها النمور الآسيوية، بل أنه يستوجب البحث عن أشكال أخرى جديدة وتطبيقها بنسب أكثر ملاءمة للظروف الراهنة محليا ودوليا.

وأخيرا، ان نجاح النمور الآسيوية يجب ان ينظر إليه فى اطار جغرافى وتاريخى أوسع. وعند ذلك سيتضح أن طرق التنمية متعددة ومتنوعة وأنها تختلف باختلاف حجم الدولة وحظها

من الموارد ودرجة تنوع الموارد، ودرجة التطور والملابسات التاريخية التي تحيط مسيرتها التنموية والمناخ الدولى المصاحب. فالخيارات التنموية محكومة فى النهاية بقيود الجغرافيا والتاريخ والسياسة فضلا عن قيود الاقتصاد، وليست هناك خيارات مطلقة ومتاحة للجميع.

ويبقى لهذا الكتاب، بالرغم من كل ما تقدم من ملاحظات، فضل عظيم في تحديد دور الدولة في تحقيق التنمية فى مجموعة من الدول صارت تقدم كنماذج فولكلورية لسياسات التنمية بقوى السوق الحر. وزاد من فضل الكتاب أنه لم يكتف بالكشف عن الأدلة التاريخية والعملية حول مدى تدخل الدولة وأشكال تدخلها في توجيه السوق وتحديد مسارات التنمية، بل أنه قدم كذلك عددا من الحجج النظرية التى تربط بين هذا التدخل ورفع معدلات التنمية. وما أحوج السياسيون والاقتصاديون فى الدول النامية إلى الاطلاع علي عمل جيد كهذا، ان لم يكن للعدول عن السياسات التحريرية التي اندفعوا «أو دفعوا» اليها بكل قوة، فعلى الاقل للحد من الشطط والغلو فى تطبيق هذه السياسات.